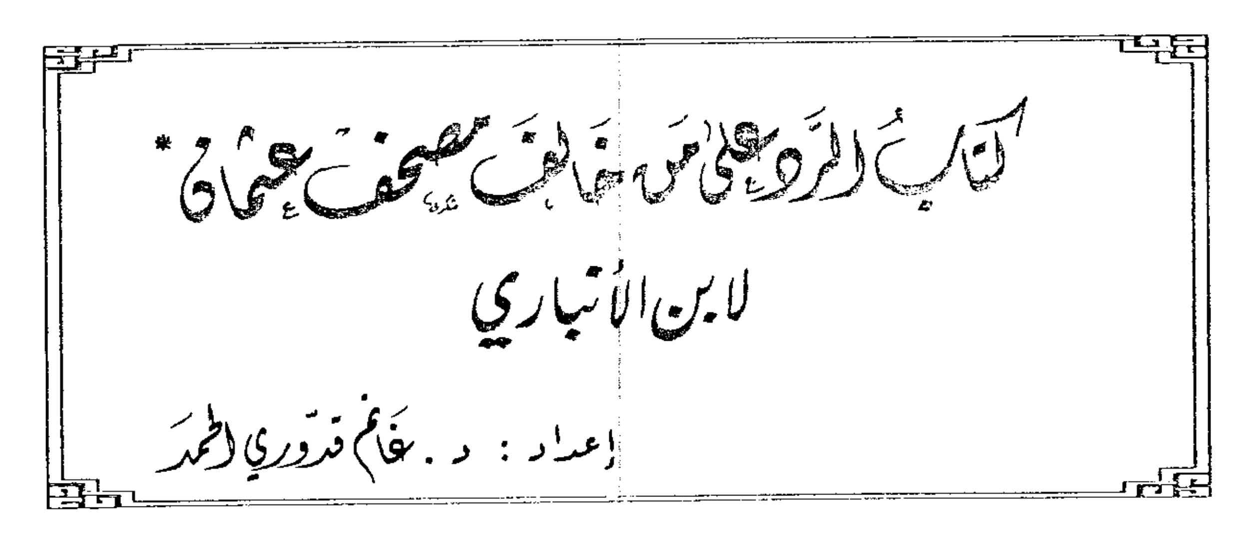


الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

فقد أحدث القرآن الكريم تغييراً شاملاً في حياة الناس، وفي تاريخ البشرية، وحظي تدوينه وصيانة نصه بعناية كبيرة من لدن رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين من بعده، ومن أجيال علماء الأمة الإسلامية في عصورهم المتعاقبة. وأدرك أعداء الأمة موقع القرآن في حياتها، وأثره في قوتها وحيويتها، فوجهوا نحوه سهامهم الخبيثة، واتخذ هجومهم في قديم الزمان وحديثه اتجاهين:

الأول: تأويل معانيه تأويلاً منحرفاً يعطّل الأحكام ويقلب المعاني.

والثاني: التشكيك بسلامة نصه.

وقد تصدى علماء الأمة لدفع تلك الشبهات الباطلة، وإظهار زيفها، وإحقاق الحق بشأنها.

وكان أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة (٣٢٨هـ)، أحد أولئك العلماء الذين أولوا موضوع صيانة النص القرآني عناية خاصة، وكتب فيه عدة مؤلفات يتصدرها كتابه «الرد على من خالف مصحف عثمان»، وهو أحد كتب أبي بكر الأنباري المفقودة، فلم يحظ بعناية الباحثين، ولكن النصوص الباقية منه في عدد من المصادر القديمة، يمكن من خلالها الحديث عن مضمونه، ومنهج المؤلف في معالجة موضوعه.

---

* مقدم هذا البحث إلى المؤتمر العلمي الأول لجامعة الأنبار بالعراق عام ١٩٩٢م.

وقد اخترت في هذا البحث الحديث عن هذا الكتاب بسبب أهمية موضوعه، فيما أعتقد؛ لأنه يعالج قضايا تتصل بصيانة النص القرآني، التي لم تخل منها كتب علم القرآن القديمة والحديثة، وانبعثت على أيدي المستشرقين في عصرنا الشبهات التي أثارها أسلافهم حولها، وألبسوها ثوباً من العلمية الزائفة، والكتاب فيما بقي من نصوصه يقدِّم مادة قيمة جديرة بأن تسهم في محو أثر الباطل، وهي تُبين الجهد العظيم الصادق الذي تحقق به وعد الله الحق في قوله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩) ﴾ [الحجر: ٩].

وقد عالجت الموضوع من خلال المباحث الأربعة الآتية:

المبحث لأول: المقصود بمصحف عثمان.

المبحث الثاني: قصة مخالفة مصحف عثمان.

المبحث الثالث: جهود ابن الأنباري في علوم القرآن، مع اعتناء خاص بكتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان».

المبحث الرابع: نصوص من كتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان» عرض وتحليل.

وأسأل الله تعالى أن يلهمنا رشدنا، هو حسبنا ونعم الوكيل.

المبحث الأول

المقصود بمصحف عثمان

إنَّ نسبة المصحف إلى سيدنا عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ترجع إلى ذلك العمل العظيم الذي تحقق في خلافته، والمتمثل في أمره عددا من الصحابة في المدينة المنورة بنسخ المصاحف التي أُرسلت إلى الأمصار الإسلامية، وأمره المسلمين بإحراق ماسواها مما كان بأيديهم من القرآن، فتوحدت بذلك المصاحف التي يقرأ فيها المسلمون القرآن في ترتيبها، وطريقة رسم الكلمات فيه إلى يومنا هذا.

وكانت المصاحف التي كتبت في خلافة عثمان تعتمد في نصها على ما كتب من القرآن في حياة رسول الله ﷺ فهو الذي سنَّ كتابة القرآن، وأمر بها في حياته، فكان كلما نزل عليه من القرآن شيء دعا بعض من يكتب له، فيأمر بكتابته، ويقول: (ضعوا هذه الآيات في السورة التي يعينها لهم) [(١)]. وكان أشهر كتبة الوحي زيد بن ثابت الأنصاري [(٢)]، الذي قال: «كنت أكتب الوحي عند رسول الله ﷺ وهو يُملي عليَّ، فإذا فرغت قال: (اقرأه)، فأقرأهُ فإن كان فيه مسقط أقامه، ثم أخرج به إلى الناس» [(٣)]. وكان القرآن كله قد كُتب في عهد النبي ﷺ ولم يكن قد جمع في شيء، وإنما كان مفرقا في الصحف والألواح والعُسب [(٤)].

وقد تم جمع القرآن الكريم في صحف منظمة يضمها لوحان أو دفتان، على شكل كتاب، بعد مدة يسيرة من وفاة النبي ﷺ لاتتجاوز السنة، فبعد أن وَلي الخلافة أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ حدثت حروب الردة التي انتهت بدخول أهل الجزيرة العربية كلها في الإسلام، والتي استشهد فيه عدد كبير من الصحابة، كان من بينهم نحو خمسين من حملة القرآن [(٥)]. وكان هذا الأمر سبباً في حمل عمر بن الخطاب على أن يطلب من الخليفة أن يأمر بجمع القرآن، خشية أن يذهب منه شيء بذهاب حفظته، وكان زيد بن ثابت، كاتب الوحي، هو الذي تحمل العبء الأكبر لجمع القرآن، كما تحدثت عن ذلك أصح كتب الحديث والتاريخ، فجمعه في صحف، «وكانت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر في حياته، حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر» [(٦)].

---

(١) ابن أبي داود: المصاحف (ص٣١)، وأبو شامة: المرشد الوجيز (ص٣٣).

(٢) ابن عبد البر: الاستيعاب (١/ ٦٨).

(٣) الفسوي: المعرفة والتاريخ (١/ ٣٧٧).

(٤) ابن حجر: فتح الباري (٩/ ١٢).

(٥) خليفة بن خياط: تاريخ خليفة (١/ ٩٠).

(٦) البخاري: الجامع الصحيح (٦/ ٢٢٥)، وابن النديم: الفهرست ص(٢٧). والزركشي: البرهان (١/ ٢٣٣).

وبعد ما يقرب من خمسة عشر عاما من تاريخ جمع القرآن في الصحف، قام عدد من الصحابة بنقل عدة نسخ من الصحف، أرسلت إلى الأمصار الإسلامية خارج المدينة المنورة، ليعتمد عليها المسلمون في نقل مصاحفهم، ففي خلافة عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ وبعد اتساع بلاد المسلمين، وازدياد عددهم، ظهرت بوادر الاختلاف في قراءة القرآن الكريم على نحو أقلق علماء الصحابة، وأولي الأمر منهم، فما كان من الخليفة إلا أن يأمر زيد بن ثابت، وعددا آخر من الصحابة بنسخ المصاحف من الصحف ونشرها في البلدان؛ لتكون المصاحف بأيدي المسلمين واحدة في الترتيب والرسم، وأمر بإحراق ما عدا هذه المصاحف، لتختفي أسباب الاختلاف في النص القرآني إلى الأبد[1].

وصارت نسبة المصحف إلى عثمان بن عفان من التقاليد الثابتة في المصادر الإسلامية، فيقال مصحف عثمان، أو المصحف العثماني؛ لأنه هو الذي أمر بذلك العمل العظيم، ولم يكن مصحف عثمان ليختلف في شيء عن القرآن الذي أمر رسول الله ﷺ بكتابته، بل هو عينه، وقد قال أبو شامة: «واعلم أن حاصل ما شهدت به الأخبار المتقدمة، وما صرحت به أقوال الأئمة: أن تأليف القرآن على ما هو عليه الآن كان في زمن النبي ﷺ وبإذنه وأمره، وأن جمعه في الصحف خشية دثوره بقتل قرائه، كان في زمن أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ وأن نسخه في مصاحف حملاً للناس على اللفظ لمكتوب حين نزوله بإملاء المنزل إليه ﷺ ، ومنعاً من قراءة كل لفظ يخالفه كان في زمن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ »[2].

المبحث الثاني

قصة مخالفة مصحف عثمان

إن الله تعالى بعث نبيه ﷺ والعرب متناؤون في المحالّ والمقامات، متباينون

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح (٦/ ٢٢٦)، وابن أبي داود: المصاحف (ص١٨)، والسيوطي: الإتقان (١/ ١٦٩).

(٢) المرشد الوجيز: (ص٧٠).

في كثير من الألفاظ واللغات، وكان لكل حي منهم أو قبيلة لغة جرت بها ألسنتهم، ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً؛ لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، فكان من تيسير الله أن أمر رسوله ﷺ بأن يُقرىء كل قوم بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم، كما جاء في الحديث الصحيح المتواتر: (إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه)[1].

وجاء في عدد من الروايات أن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ قد وقع في قراءتهم للقرآن تباين في النطق؛ نظراً لتباين لهجاتهم وعاداتهم النطقية، وروي عن أبي العالية الرياحي: « أنه قرأ على رسول الله ﷺ من كل خمس رجلاً، فاختلفوا في اللغة، فرضي قراءتهم كلهم»[2]. وبعد اتساع الفتوح، وكثرة الداخلين في الدين ظهر الاختلاف في قراءة القرآن في الأمصار، فكان ذلك أهم الأسباب التي جعلت الخليفة الثالث عثمان ـ رضي الله عنه ـ يأمر بانتساخ المصاحف وتوزيعها على الأمصار، فأجمع المسلمون على هذه المصاحف، «وسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف»[3].

وفي القراءات القرآنية تفاصيل لا نحتاج إلى إيرادها، ويكفي هنا أن نوضح أن المصحف الكريم أخذ شكله الثابت في خلافة عثمان ، وأن ما كان من قراءات مخالفة لخطه قد ترك؛ لأنه خلاف اللفظ المنزل المسموع عن رسول الله ﷺ ، وقد قال ابن الجزري في هذا الصدد: «فنحن نقطع بأن كثير من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يقرؤون بما خالف رسم المصحف العثماني، قبل الإجماع عليه، من زيادة كلمة أو أكثر، وإبدال أخرى بأخرى، ونقص بعض الكلمات كما ثبت في الصحيحن وغيرهما، ونحن اليوم نمنع مَنْ يقرأ بها في الصلاة وغيره منع تحريم لا منع كراهة، ولا إشكال في ذلك. ومن نظر

(١) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن (ص٣٩)، وابو شامة: المرشد الوجيز (ص١٢٨). ولهذا الموضوع تفصيلات يمكن الرجوع إليها في كتب علوم القرآن.

(٢) الطبري: جامع البيان (١/ ١٩)، وابو شامة: المرشد الوجيز (ص١٣٠).

(٣) مكي: الإبانة (ص١٠).

أقوال الأولين علم حقيقة الأمر»[1].

وقد رُويَ كثير من القراءات المخالفة لخط المصحف في كتب الحديث والقراءات القديمة، مما ينسب إلى عدد من الصحابة، لكن علماء القراءة يعدونها من روايات الآحاد التي لا يمكن أن يثبت بها نص القرآن، مع مخالفتها للإجماع، وقد قال إسماعيل القاضي (ت٢٨٢ هـ) في كتابه «القراءات»: «فإذ اختار الإنسان أن يقرأ ببعض القراءات التي رويت مما يخالف خط المصحف صار إلى أن يأخذ القراءة برواية واحد عن واحد، وترك ما تلقته الجماعة عن الجماعة، والذين هم حجة على الناس كلهم »، قال: «وكذلك ما روي من قراءة ابن مسعود وغيره، ليس لأحد أن يقرأ اليوم به - يعني مما يخالف خط المصحف من ذلك - »[2].

ومضى إجماع الأمة على ذلك حتى مطلع القرن الرابع الهجري، حين ظهر ببغداد محمد بن أحمد بن أيوب، المعروف بابن شَنَبُوذ (ت٣٢٨هـ)، وهو أحد علماء القراءة فيها[3]، وأظهر القراءة بما يروى من قراءات قديمة مخالفة لخط المصحف، ونقل قصته الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، فقال: «واشتهر ببغداد أمر رجل يعرف بابن شنبوذ، يُقرِيء الناس، ويقرأ في المحراب بحروف يخالف فيها المصحف، مما يُروى عن عبد الله بن مسعود، وأُبي بن كعب وغيرهما، مما كان يُقرأ به قبل جمع المصحف الذي جمعه عثمان بن عفان، ويتبع الشواذ فيقرأ بها ويجادل، حتى عظم أمره وفحش، وأنكره الناس. فوجه السلطان[4] فقبض عليه يوم السبت لست خلون من ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة، وحمل إلى دار الوزير محمد بن علي - يعني ابن مقلة - وأُحضر القضاة والفقهاء والقراء، وناظره - يعني الوزير - بحضرتهم، فأقام على ما ذُكِر عنه ونصره، واستنزله الوزير على ذلك فأبى أن ينزل عنه، أو يرجع عما

(١) منجد المقرئين: (ص٢١).

(٢) نقلا عن مكي: الإبانة (ص٢١).

(٣) ترجم له ابن الجزري في غاية النهاية وفي طبقات القراء: (٢/ ٥٢ - ٥٦).

(٤) هو الخليفة العباسي الراضي بالله أبو العباس محمد بن المقتدر، ولي الخلافة سنة (٣٢٢هـ)، وتوفي سنة (٣٢٩هـ)، ينظر السيوطي: تاريخ الخلفاء (ص٣٩٠ - ٣٩٣).

يقرأ به من هذه الشواذ المنكرة التي تزيد على المصحف وتخالفه، فأنكر ذلك جميع من حضر المجلس، وأشاروا بعقوبته، ومعاملته بما يضطره إلى الرجوع، فأمر بتجريده، وإقامته بين الهنبازين، وضربه بالدرة على قفاه، فضرب نحو العشرة ضرباً شديداً فلم يصبر، فاستغاث وأذعن بالرجوع والتوبة فخلّي عنه، وأعيدت عليه ثيابه، واستتيب وكتب عليه كتاب بتوبته، وأُخذ فيه خطه بالتوبة»[1].

وكان ابن النديم قد ذكر قصته، وأورد عددا من القراءات التي خالف بها المصحف، ونقل نص كتاب توبته، وفيه: «يقول: محمد بن أحمد بن أيوب: كنت أقرأ حروفا تخالف مصحف عثمان بن عفان المجمع عليه الذي اتفق أصحاب رسول الله ﷺ على قراءته، ثم بان لي أن ذلك خطأ، وأنا منه تائب وعنه مقلع، وإلى الله جل اسمه منه بريء، إذ كان مصحف عثمان هو الحق الذي لا يجوز خلافه ولا يقرأ غيره»[2].

ومن القراءات الشاذة التي ذكر ابن النديم: أن ابن شنبوذ قرأبها: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله)، بدلا من قوله: ﴿فَاسْعَوْا﴾ [الجمعة: ٩]، (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً)، بدلا من قوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، و (كالصوف المنفوش)، بدلا من: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] وغيرها.

وكان موقف ابن شنبوذ قد دفع علماء عصره لبحث قضية مخالفة المصحف، وكان أبو بكر الأنباري في طليعتهم، وقد قال الأزهري في «تهذيب اللغة»، وهو يتحدث عن (الأحرف السبعة): «ومن قرأ بحرف شاذ يخالف المصحف، وخالف بذلك جمهور القراء المعروفين، فهو غير مصيب، وهذا مذهب أهل العلم الذين هم القدوة، ومذهب الراسخين في علم القرآن قديما وحديثا، وإلى هذا أَوْمى أبو العباس النحوي، وأبو بكر الأنباري في كتاب له أَلّفه في اتباع ما

---

(١) تاريخ بغداد: (١/ ٢٨٠).

(٢) الفهرست (ص٣٥)، وينظر أبوشامة: المرشد الوجيز: (ص١٨٩)، والذهبي: معرفة القراء: (١/ ٢٢٣).

في المصحف الإمام»[1]. وقال الخطيب البغدادي في ترجمة ابن شنبوذ: «وكان قد تخيَّر لنفسه حروفا من شواذ القراءات تخالف الإجماع، فقرأ بها، فصنف أبو بكر ابن الأنباري وغيره كتبا في الرد عليه»[2].

المبحث الثالث

جهود أبي بكر الأنباري في علوم القرآن مع اعتناء خاص بكتاب "الرد على من خالف مصحف عثمان"

أجمع الذين ترجموا لأبي بكر الأنباري على وصفه بالحفظ والعلم والتواضع والتقوى، ولسنا نهدف هنا إلى كتابة ترجمة له، ولا إلى سرد قائمة بمؤلفاته، وإنما نريد توضيح مقدار عناية ابن الأنباري بعلوم القرآن وتفسيره، ثم الكلام بشكل خاص عن كتابه «الرد على من خالف مصحف عثمان». ممهدين لذلك ببضعة نصوص تكشف عن جوانب من شخصيته العلمية، معتمدين في ذلك على أقوال تلامذته ومعاصريه، أو من نُقِل عنهم.

يقول أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، وهو يتحدث في مقدمة كتابه الكبير «تهذيب اللغة» عن العلماء الذين اعتمد عليهم ونقل عنهم في كتابه: «ومنهم أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي، وكان واحد عصره، وأعلم من شاهدت بكتاب الله ومعانيه وإعرابه، ومعرفته اختلاف أهل العلم في مشكله، وله مؤلفات حسان في علم القرآن، وكان صائنا لنفسه، مقدما في صناعته، معروفا بالصدق حافظاً، حسن البيان عذب الألفاظ، لم يُذكر لنا إلى هذه الغاية من الناشئين بالعراق وغيرها أحد يخلفه، أو يسد مسدَّه»[3].

---

(١) تهذيب اللغة: (١٣/٥).

(٢) تاريخ بغداد: (١/ ٢٨٠).

(٣) تهذيب اللغة: (١/ ٢٨).

وقال تلميذه أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ): « كان أبو بكر الأنباري يحفظ ثلاث مئة ألف بيت شاهدا في القرآن، وكان يحفظ مئة وعشرين تفسيرا بأسانيدها»[١].

وقال محمد بن جعفر التميمي النحوي (ت٤٠٢ هـ): «فأما أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري فما رأينا أحفظ منه، ولا أغزر بحرا منه . وكان أحفظ الناس للغةٍ ونحوٍ وشعرٍ وتفسير قرآن»[٢].

أولا: جهوده في علوم القرآن:

تدور مؤلفات ابن الأنباري حول محورين: الأول: اللغة والنحو والأدب، والثاني: علوم القرآن تمهيداً للحديث عن كتابه في « الرد على من خالف مصحف عثمان». ونشير هنا إلى قضية أثرت على وجود كتبه ذكرها بعض معاصريه، وهي أن ابن الأنباري كان يملي كتبه المصنفة ومجالسه المشتملة على الحديث والأخبار والتفاسير والأشعار، كل ذلك من حفظه[٣]، وعلل محمد ابن جعفر التميمي قلة كتبه الباقية بأيدي الناس بذلك حيث قال: «ومات ابن الأنباري فلم نجد من تصنيفه إلا شيئا يسيرا، وذاك أنه إنما كان يملي من حفظه»[٤].

وقال الخطيب البغدادي عن ابن الأنباري: « أنه صنف كتبا كثيرة في علوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، والرد على من خالف مصحف العامة»[٥]. ولدينا قوائم بمؤلفات ابن الأنباري ذكرتها كتب التراجم من ابن النديم حتى عصرنا[٦]، وسأذكر هنا كتب علوم القرآن خاصة، مع تعريف

---

(١) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين: (ص ١٥٣) ، وياقوت: معجم الأدباء (١٨/ ٣٠٧) .

(٢) تاريخ بغداد: (٣/ ١٨٣) ، وينظر: ابن الجوزي: المنتظم: (٦/ ٣١٢).

(٣) الخطيب: تاريخ بغداد (٣/ ١٨٢).

(٤) المصدر نفسه: (٣/ ١٨٤)، والفراء طبقات الحنابلة: (٢/ ٧١).

(٥) تاريخ بغداد: (٣/ ١٨٢).

(٦) من أراد الاطلاع على قائمة مفصلة بمؤلفاته، فيمكنه الرجوع إلى ما كتبه الدكتور طارق عبد عون في تقديمه لكتاب «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (ص١٩ - ٢٦)، وما كتبه الدكتور حاتم صالح الضامن في تقديمه لكتاب « الزاهر» له أيضاً (١/ ٢١ - ٢٥).

موجز بها، مرتبة على حروف المعجم[1].

١ ـ كتاب «إيضاح الوقف والابتداء»[2]، وهو مطبوع[3] وهو أقدم كتب الوقف المطبوعة وأكبرها، وكتب له ابن الأنباري مقدمة طويلة في أصول هذا العلم وشرح مصطلحاته، وقضايا كثيرة تتصل بعلم القراءة ورسم المصحف.

٢ ـ «تفسير الصحابة»[4].

٣ ـ كتاب «الرد على الملحدين في القرآن»، ذكره ابن الأنباري نفسه في كتابه «الأضداد»[5]، ثم ذكره في موضعين آخرين باسم « الرد على أهل الإلحاد في القرآن»[6]، ويترجح لدي أنهما كتاب واحد، ويفهم من المواضيع التي ذكر فيها في كتاب «الأضداد» أنه يتعلق بتأويل الآيات المتشابه في القرآن، ويكون ذلك على نحو كتب قطرب «الرد على الملحدين في متشابه القرآن»[7]، لكن هذا لايمنع من احتمال أن يكون لهذا الكتاب علاقة بالكتاب الآتي ذكره.

٤ ـ كتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان»، سنتحدث عنه على نحو مفصل في الفقرة الثانية من هذا المبحث، إن شاء الله تعالى.

---

(١) هناك مخطوطة في مكتبة البلدية في الإسكندرية عنوانها «عجائب علوم القرآن»، ومنها نسخة على الميكروفلم في مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة بغداد رقمها (٢٠٠٤)، منسوبة إلى ابن الأنباري، وقد تشكك في صحة هذه النسبة محققو عدد من كتب ابن الأنباري مثل كتاب «المذكر والمؤنث» (ص٢٨)، وكتاب «الزاهر» (١/ ٢٦)، وهم محقون في ذلك، وأضيف أن المخطوطة المذكورة هي نسخة من كتاب «فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن» لابن الجوزي، فقد جاء في مقدمة المخطوطة: « لما ألفت كتابي «التلقيح في غرائب علوم الحديث» رأيت أن تأليف كتاب في عجائب علوم القرآن أدعى...»، وهذا النص بعينه في صفحة: (٥٠) من «فنون الأفنان» من الطبعة التي حققها د. رشيد عبد الرحمن العبيدي.

(٢) ابن النديم: الفهرست (ص٨٢)، والقفطي: إنباه الرواة (٣/ ٢٠٨)، والبغدادي: هدية العارفين (٢/ ٣٥).

(٣) صدرت طبعته الأولى بدمشق سنة (١٣٩٠هـ = ١٩٧١م).

(٤) البغدادي: هدية العارفين: (٢/ ٣٥).

(٥) الأضداد: (ص٢٨٢).

(٦) الأضداد: (ص٣٦٨ و ٤٢٨).

(٧) حاجي خليفة: كشف الظنون (١/ ٨٣٩).

٥ ـ كتاب «الضمائر الواقعة في القرآن»، قال عنه الزركشي: «وقد صنف ابن الأنباري كتاباً في تعيين الضمائر الواقعة في القرآن، في مجلدين»[١]. وقد سماه كل من حاجي خليفة والبغدادي «ضمائر القرآن»[٢].

٦ ـ رسالة في «المشكل»، ردا على ابن قتيبة وأبي حاتم، ونقضاً لقولهما[٣]، ولم أقف على موضوع الرسالة.

٧ ـ كتاب «المشكل في معاني القرآن»، وهو غير الرسالة السابقة، قال عنه الخطيب البغدادي: «أملاه، وبلغ إلى (طه) وما أتمه، وقد أملاه سنين كثيرة»[٤].

٨ ـ كتاب «المصاحف»، نقل عنه ابن هشام في «المغني» نصاً[٥]، وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»[٦].

٩ ـ كتاب في «الناسخ والمنسوخ»، ذكره الزركشي ونسبه إلى ابن الأنباري، وكذا فعل السيوطي[٧].

١٠ ـ كتاب «نقض مسائل ابن شنبوذ»[٨] وهذا الكتاب قريب الصلة بكتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان»، ولعله نفسه.

١١ ـ كتاب الهاءات في كتاب الله عز وجل[٩]. قال عنه الخطيب البغدادي: نحو ألف ورقة[١٠]. ونقل منه الزركشي في «البرهان»[١١]، ويظهر أن موضوع هذا

(١) البرهان: (٢/ ٢١٢)، وينظر أيضا (٤/ ٢٤).

(٢) كشف الظنون: (٢/ ١٠٨٧)، وهدية العارفين: (٢/ ٣٥).

(٣) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (٣/ ١٨٤)، وابن خلكان: وفيات الأعيان (٤/ ٣٤٢).

(٤) تاريخ بغداد: (٣/ ١٨٤)، وينظر: ابن النديم: الفهرست (ص٣٧ و ٨٢).

(٥) المغني: (٢/ ٣١٩).

(٦) كشف الظنون: (٢/ ١٧٠٣).

(٧) البرهان: (٢/ ٢٨)، والإتقان: (٣/ ٥٩).

(٨) ابن النديم: الفهرست (ص٨٢)، وياقوت: معجم الأدباء (١٨/ ٣١٣).

(٩) ابن النديم: الفهرست (ص٨٢)، والقفطي: إنباه الرواة (٣/ ٢٠٨).

(١٠) تاريخ بغداد: (٣/ ١٨٤).

(١١) البرهان: (٣/ ٢١٧).

الكتاب قريب الصلة بموضوع كتاب «الضمائر الواقعة في القرآن». وهناك رسالة مخطوطة باسم: «المواضع التي يكتب فيها التاء بدل الهاء من القرآن» لابن الأنباري، رجح بروكلمان أنها من كتاب «الهاءات»[1]. وقد طبعت باسم: «جزء مستخرج من كتاب الهاءات»[2]، وفي ذلك نظر؛ لأن ماورد في هذه الرسالة يتعلق بأمرين: الأول: مارسمت فيه الهاء تاء، والثاني: المقطوع والموصول في الرسم.

ثانيا: كتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان»:

كان هذا الكتاب أحد كتب أبي بكر الأنباري المشهورة لدى العلماء السابقين، ويبدو أن ما شاع من مذهب ابن شنبوذ من قراءته حروفا تخالف المصحف، هو الذي جعل ابن الأنباري يؤلف هذا الكتاب، فقد ذكر الخطيب البغدادي أن ابن شنبوذ: «كان قد تخير لنفسه حروفا من شواذ القراءات تخالف الإجماع، فقرأ بها، فصنف أبو بكر الأنباري وغيره كتبا في الرد عليه»[3]. وقال الأزهري وهو يتحدث عن معنى قوله ﷺ: (نزل القرآن على سبعة أحرف): «فمن قرأ بحرف لايخالف المصحف بزيادة أو نقصان أو تقديم مؤخر أو تأخير مقدم، وقد قرأ به إمام من أئمة القراء المشتهرين في الأمصار، فقد قرأ بحرف من الحروف السبعة التي نزل القرآن به، ومن قرأ بحرف شاذ يخالف المصحف، وخالف بذلك جمهور القراء المعروفين فهو غير مصيب، وهذا مذهب أهل العلم الذين هم القدوة، ومذهب الراسخين في علم القرآن قديما وحديثا، وإلى هذا أوْمى أبو العباس النحوي، وأبو بكر الأنباري في كتاب له ألفه في اتباع ما في المصحف الإمام»[4].

---

(١) تاريخ الأدب العربي: (٢/ ٢١٦).

(٢) بتحقيق نوار محمد حسن آل ياسين، بمجلة «البلاغ» العدد الرابع - السنة السادسة، وهو يقع في (١٩ صفحة) بضمنها التحقيق.

(٣) تاريخ بغداد: (١/ ٢٨٠).

(٤) تهذيب اللغة: (١/ ١٣).

والاسم المشهور للكتاب هو « الرد على من خالف مصحف عثمان»[1] ، أمَّا قول الخطيب البغدادي: «وصنف كتبا كثيرة في علوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، والرد على من خالف مصحف العامة»[2] ، فإنه يشير إلى موضوع الكتاب، فقد يسمى مصحف عثمان بمصحف العامة، أي الجماعة، على نحو ما قال الأزهري في النص السابق : «اتباع ما في المصحف الإمام»، يريد مصحف عثمان.

وكادت أخبار هذا الكتاب تنقطع وآثاره تختفي، فلم نسمع أو نقرأ عن وجود نسخة خطية باقية منه، لولا النصوص التي نقلها أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١ هـ) في تفسيره المشهور « الجامع لأحكام القرآن»، الذي كان من منهجه النص على المصادر التي ينقل عنها، فقد قال في المقدمة: «وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنفيها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله»[3] . وقد صرح القرطبي بالنقل عن الكتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان» في اثني عشر موضعا، وهناك مواضع أخرى - من بين المواضع التسعين التي صرح فيها باسم أبي بكر الأنباري[4] - يترجح لديَّ أنها من الكتاب نفسه، لكون موضوعها يتناسب مع موضوع الكتاب.

ولم أجد من نقل عن الكتاب بعد القرطبي غير السيوطي، الذي صرح بالنقل عنه في موضعين من كتابه الكبير «الإتقان في علوم القرآن»[5] ، على الرغم من أنه ذكر الكتاب في قائمة الكتب التي ذكر في المقدمة أنه اعتمد عليها في تأليف كتابه[6] .

---

(١) ابن النديم: الفهرست (ص٨٢)، وياقوت: معجم الأدباء (١٨/ ٣١٣)، والداودي: طبقات المفسرين (٢/ ٢٢٩)، والبغدادي: هدية العارفين (٢/ ٣٥).

(٢) تاريخ بغداد: (٣/ ١٨٢). ونقل ذلك السمعاني: الأنساب (١/ ٢١٢)، وابن خلكان: وفيات الأعيان (٤/ ٣٤١).

(٣) الجامع لأحكام القرآن: (١/ ٣).

(٤) اعتمدت في هذه الإحصائية على فهرس الأعلام الملحق بطبعة الكتاب التي أصدرتها دار الفكر.

(٥) الإتقان: (٢/ ٩٠) و(٢٧١).

(٦) الإتقان: (١/ ١٨).

أما القرطبي فإنه صرح باسم الكتاب كاملاً في أول موضع نقل منه، حيث قال: «وأسند أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن محمد[1] الأنباري النحوي في كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان.»[2]. ثم اختصر العنوان في المواضع الأخرى، واكتفى بقوله: «قال في كتاب الرد، أو ذكر أو نحو ذلك»[3].

المبحث الرابع

نصوص من كتاب "الرد على من خالف مصحف عثمان" عرض وتحليل

ليس القصد هنا جمع النصوص الباقية من الكتاب؛ لأن ذلك أمر يطول به البحث، واكتفي الآن بالإشارة إلى عدد من تلك النصوص وإيراد بعضها لغرضين:

الأول: التعرف على موضوعات الكتاب.

والثاني: توضيح موقف أبي بكر الأنباري من القراءة بالشواذ المخالفة لخط المصحف، مما قرأ به ابن شنبوذ، على نحو ما ذكرنا في المبحث الثاني.

أولاً: موضوعات الكتاب:

موضوع الكتاب الأساسي: هو بيان بطلان مذهب ابن شنبوذ في قراءته بحروف مخالفة لخط المصحف، مما زعم أن بعض الصحابة قرأ به، وفي تفسير «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي نص طويل يستغرق خمس صفحات من كلام أبي بكر الأنباري في الموضوع غير معزو إلى كتاب الرد، وأحسب أنه يشكل مقدمة ذلك الكتاب، ومن المناسب أن أقتطف هنا سطوراً من ذلك النص[4].

---

(١) المشهور أنه (محمد بن القاسم بن محمد بن بشار).

(٢) الجامع لأحكام القرآن: (١/ ١٥).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: (١/ ٣٢ و٣٥ و٥٤ و٦٠ و١٠٩)، (٩/ ٣٢٠)، (١١/ ١٨٢)، (١٢/ ٨)، (١٤/ ٢٥٢)، (١٥/ ٣٣٩)، (٢٠/ ٢٢٤).

(٤) الجامع لأحكام القرآن: (١/ ٨١ ـ ٨٦).

قال الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن محمد الأنباري: «ولم يزل أهل الفضل والعقل يعرفون من شرف القرآن وعلو منزلته ما يوجبه الحق والإنصاف والديانة، وينفون عنه قول المبطلين وتمويه الملحدين وتحريف الزائفين، حتى نبغ في زماننا هذا زائغ زاغ عن الملة[1]، وهجم على الأمة بما يحاول به إبطال الشريعة التي لا يزال الله يؤيدها، ويثبت أسَّها، وينمي فرعها، ويحرسها من معايب أولي الجنف والجور، ومكايد أهل العداوة والكفر».

ثم قال: «وادعى أن عثمان والصحابة - رضي الله عنهم - زادوا في القرآن ما ليس فيه، فقرأ في صلاة الفرض والناس يسمعون: (الله الواحد الصمد)، فأسقط (قل هو) وغير لفظ (أحد)، وادعى أن هذا هو الصواب، والذي عليه الناس هو الباطل والمحال.».

«وادعى أن عثمان - رضي الله عنه - لما أسند جمع القرآن إلى زيد بن ثابت لم يصب؛ لأن عبد الله بن مسعود وأُبَيّ بن كعب كانا أولى بذلك من زيد.».

والنصوص التي نقلها القرطبي والسيوطي من كتاب الرد تشير إلى أن الكتاب يتضمن موضوعات أخرى لها صلة بموضوعه الأساسي الذي أشرنا إليه، منها:

١ - فضائل القرآن[2].

٢ - نزول القرآن، ومواضع نزوله، وآخر آية نزلت[3].

٣ - كتابة القرآن، وما يتعلق بها[4].

٤ - تفسير القرآن[5].

وبعد هذا كله هناك أمور أخرى لا تزال بها حاجة إلى البيان منها حجم

---

(١) يقصد ابن شنبوذ، كما تدل على ذلك مقارنة ما ورد في هذا النص وغيره من نصوص كتاب الرد بما جاء في المصادر الأخرى، على أن أبا بكر الأنباري لم يصرح باسم ابن شنبوذ في أي نص من نصوص كتاب الرد التي بأيدينا.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: (١/ ٥).

(٣) المصدر نفسه: (١/ ٦٠ و٣/ ٣٧٥ و١٧/ ٢٢٤).

(٤) المصدر نفسه: (١/ ٤٩)، والسيوطي: الإتقان (١/ ٢٧٠).

(٥) الجامع لأحكام القرآن: (١/ ٣٢ و٤/ ١٤).

الكتاب، وطريقة تبويبه، وعلاقته بكتاب «نقض مسائل ابن شنبوذ»، وكتاب «الرد على أهل الإلحاد في القرآن»، ويمكن أن يسهم في توضيح هذه الأمور اكتشاف نصوص جديدة من هذه الكتب، ويمكن أن يجليها تماماً العثور على نسخ مخطوطة لهذه الكتب، أو لواحد منها على الأقل، وما ذلك بالأمر المستحيل، إن شاء الله تعالى.

ثانياً: موقف ابن الأنباري من القراءة بالشواذ المخالفة لخط المصحف:

من الأمور التي أجمع عليها العلماء: أن القراءة بما خالف خط المصحف لا تجوز في الصلاة أو في خارجها، وقد بينا ذلك في المبحث الثاني، ونوضح هنا موقف أبي بكر الأنباري خاصة من هذه القضية، وهو يؤكد إجماع العلماء على ذلك، حيث قال في كتابه «إيضاح الوقف والابتداء»: «فلما اجتمع القراء على ترك كل قراءة تخالف المصحف، كان كل من تعمد خلاف المصحف في وصل أو وقف مخطئاً»[1].

ثم زاد هذا الأمر بياناً في كتابه «الرد على من خالف مصحف عثمان» الذي يعد من مؤلفاته التي كتبها في سنين حياته الأخيرة، فقد عقد مجلس مناقشة ابن شنبوذ يوم السبت لست خلون من ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة[2]، وألَّف أبو بكر الأنباري كتابه بعد هذا التاريخ، وقبل وفاته سنة (٣٢٨هـ).

ويتلخص رأيه في القراءات الشاذة المخالفة لخط المصحف التي يذكر بعضهم أن من الصحابة من قرأ بها قبل الإجماع على مصحف عثمان، أنها لا تعدو أحد أمرين:

الأول: أن تكون تفسيراً أدرجه بعض السامعين في القراءة توهماً.

الثاني: أن يكون النقل لها غير ثابت ولا صحيح.

قال أبو بكر الأنباري: «وما يُؤثر عن الصحابة والتابعين أنهم قرؤوا بكذا

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: (١/ ٢٨٢).

(٢) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (١/ ٢٨٠)، والذهبي: معرفة القراء (١/ ٢٢٤).

وكذا إنما ذلك على وجه البيان والتفسير. لا أن ذلك قرآن يُتلى»[1]. ورُوِيَ أن ابن الزبير قرأ: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ويستعينون الله على ما أصابهم، قال أبو بكر الأنباري: وهذه الزيادة من تفسير ابن الزبير، وكلام من كلامه، غلط فيه بعض الناقلين فألحقه بألفاظ القرآن»[2].

ورُوِيَ عن ابن مسعود أنه كان يقرأ: (والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى)، ويسقط: ﴿ وَمَا خَلَقَ[الليل﴾ [الليل: ٣]، ورُوِيَ عن أبي الدرداء مثله، قال أبو بكر الأنباري: «كلٌ من هذين الحديثين مردود، بخلاف الإجماع له، وأن حمزة وعاصماً يرويان عن عبد الله بن مسعود ما عليه جماعة المسلمين، والبناء على سندين يوافقان الإجماع أولى من الأخذ بواحد يخالفه الإجماع والأمة، وما يُبنى على رواية واحد إذا حاذاه رواية جماعة تخالفه، أُخِذَ برواية الجماعة، وأُبْطِلَ نقل الواحد، لِمَا يجوز عليه من النسيان والإغفال. ولو صح الحديث عن أبي الدرداء وكان إسناده مقبولاً معروفاً، ثم كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ يخالفونه، لكان الحكم العملي بما روته الجماعة، ورفض ما يحكيه الواحد المنفرد، الذي يسرع إليه من النسيان ما لا يسرع إلى الجماعة وجميع أهل الملة»[3].

ويمضي ابن الأنباري على ذلك النحو من المناقشة في نفي الشبهات حول سلامة النص القرآني من الزيادة أو التبديل، ويقرر: « أن مصحف عثمان هو المصحف الذي تلقته الأمة عن النبي ﷺ، وهو الذي أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم، وما نقل في بعض روايات الآحاد أو المجهولة الإسناد من زيادة كلمة أو تبديل كلمة بأخرى، فمحمول على التفسير، أو أنه لا أصل له على الاطلاق، وأن في ما أقدم عليه ابن شنبوذ توطئة الطريق لأهل الإلحاد، ليُدخلوا في القرآن ما يحلون به عُرى الإسلام، وينسبونه إلى قوم كهؤلاء القوم الذين أحالوا هذا بالأباطيل عليهم. وفيه إبطال الإجماع الذي يحرس الإسلام، وبثباته

(١) الجامع لأحكام القرآن: (١/ ٨٦).

(٢) المصدر نفسه: (٤/ ١٦٥).

(٣) المصدر نفسه: (٢٠/ ٨١).

تُقام الصلوات وتُؤدَّى الزكوات وتُتحَرَّى المتعبدات»[1].

وجهود أبي بكر الأنباري في علوم القرآن، وكتابُه «الرد على من خالف مصحف عثمان» تحتمل من الكلام أكثر مما ورد في هذا البحث، الذي أرجو أن يكون قد أعطى صورة واضحة، عما كان لهذا العالم من جهد متميز في الدراسات القرآنية المباركة، ولفت الأنظار إلى كتاب منسي له مكانته وأهميته في تاريخ القرآن، والحمد لله رب العالمين.



(١) المصدر نفسه: (١/ ٨٤).